The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.16,N2, P P 283 - 303
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع ١٥٥٧ لسنة ٢٠١١
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٦، العدد٢آيار ٢٠٢٤ ص ص ٢٨٣- ٣٠٣

The role of electronic payment methods in developing foreign trade - Iraq is a case study

*دور وسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية - العراق حالة دراسية

**محمد عباس جبر **أ. م. د كاظم سعد الاعرجي

Abstract:

With the development of the global economy and the prosperity of the information technology revolution witnessed by the global economy, the importance of electronic payment methods has emerged to meet the requirements of the new economic situation. The importance of this research is that electronic payment methods have become of great importance to keep pace with the development of electronic settlement processes, especially after the shift of the outside world from traditional operations to Electronic operations within the framework of trade exchange between countries. Therefore, this research is important in knowing whether electronic payment methods have a role in the development of foreign trade, and whether this role is positive or negative. The research was based on the hypothesis that the spread of the use of electronic payment methods will have a positive impact on foreign trade variables by virtue of the advantages they provide.

*بحث مستل .
**جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد .

These means mean that the relationship between them is direct. The aim of the research is to identify electronic payment methods, what are their advantages and disadvantages, in addition to their characteristics and indicators, and to know how the influence or mechanisms of transferring the advantages of electronic payment methods to foreign trade variables, and then to analyze the relationship between them. The research concluded that there is a clear and important role for electronic payment methods in developing Foreign trade in Iraq is in a growing phase because the experience came late and it is in a growing phase.

المستخلص :مع تطور الاقتصاد العالمي وازدهار ثورة تكنولوجيا المعلومات التي شهدها الاقتصاد العالمي، برزت أهمية وسائل الدفع الإلكتروني لتلبية متطلبات الوضع الاقتصادي الجديد وتتركز أهمية هذا البحث في أن وسائل الدفع الإلكتروني أصبحت ذات أهمية كبيرة لمواكبة تطور عمليات التسوية الالكترونية ، خاصة بعد تحول العالم الخارجي من العمليات التقليدية إلى العمليات الإلكترونية في اطار التبادل التجاري بين الدول . لذا فان لهذا البحث اهمية في معرفة هل ان وسائل الدفع الالكتروني لها دور في تطور التجارة الخارجية ، وهل هذا الدور إيجابي ام سلبي ، وقد ارتكز البحث على فرضية مفادها أن انتشار استخدام وسائل الدفع الإلكترونية سيكون له أثر إيجابي على متغيرات التجارة الخارجية بحكم المزايا التي توفرها هذه الوسائل اي ان العلاقة بينهما طردية . ان الهدف من البحث هو التعرف على وسائل الدفع الالكتروني وماهي مزاياها وعيوبها إضافة الى خصائصها ومؤشراتها ومعرفة كيفية تأثير او اليات انتقال مزايا وسائل الدفع الالكتروني الى متغيرات التجارة الخارجية ومن ثم تحليل العلاقة بينهما ، وقد توصل البحث الى وجود دور واضح ومهم لوسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية في العراق وهو في طور التنامي لان التجربة جاءت متأخرة وهي في طور التنامي .

المقدمة :- لقد شهد الاقتصاد العالمي تطورا واضحا في عالم التكنولوجيا والمعلومات ويرجع السبب الرئيسي لهذا التطور الى الدور الكبير الذي اخذته وسائل الدفع الالكتروني في تسهيل عمليات التبادل التجاري بين دول العالم من خلال تسهيل المعاملات التجارية الالكترونية و الأنشطة الاقتصادية، وان انتشار استخدام الدفع الالكتروني الحديث والالية التي يتم بها كان لها

أثر بالغ في وظائف وسياسات البنوك المركزية وبالتحديد في ادارة الوسائل التي يتم من خلالها الدفع الكترونيا عبر الانترنت التي تعد من اهم الأدوات المستخدمة لتحقيق التبادل التجاري باقل جهد واسرع وقت ممكن ، وبالنسبة للعراق فأن تجربة استخدام الدفع الالكتروني هي من التجارب الحديثة فقد واجهتها بعض العقبات منها عقبات ادارية والاقتصادية المتمثلة بالأزمات الاقتصادية واعتماد العراق على مورد رئيسي واحد وهو النفط واخرى سياسية متمثلة بالظروف الخاصة بالاستقرار الامني وما مر به البلد من اوضاع امنية متدهورة كل هذه الظروف كان لها الدور في عرقلة تطور هذه التجربة في العراق ، ولكن رغم كل هذه الظروف نجد ان العراق قد اتجه بالاتجاه الصحيح في مواكبة التطور التكنلوجي فنرى ان هناك تطور طفيف وناشئ في عمليات التبادل التجاري عبر انظمة التحويل الالكتروني . وان اهم ما تناوله البحث من خلال دراستنا يتمحور فيما يلي :

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل التالي :

هل ان وسائل الدفع الالكتروني تساهم في دعم التجارة الخارجية وماهي علاقة وسائل الدفع بالتجارة وما مدى مساهمة وسائل الدفع الالكتروني في دعم التجارة الخارجية ؟

اهمية البحث : تتركز اهمية البحث في بيان العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني ومتغيرات التجارة الخارجية والمقارنة بينهما في العراق، ويتركز موضوع البحث على ان وسائل الدفع الالكتروني اصبحت ذات اهمية كبيرة وضرورة ملحة لمواكبة تطور عمليات التحويل الالكتروني من خلال انظمة التسوية لاسيما بعد الانتقال الى عمليات التبادل الالكتروني في ظل الانفتاح المالي والاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد العالمي فضلا عن ثورة المعلومات والتكنولوجيا التي يشهدها الاقتصاد العالمي على المستويين المحلي والدولي .

اهداف البحث : يهدف البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف منها :

١ ـ التعرف على الادبيات التي تناولت نشأة وتطور وسائل الدفع الالكتروني واهميتها.

٢ ـ التعرف على اهمية ومراحل تطور وسائل الدفع الالكتروني والمزايا والمخاطر التي ترافق استخدام هذه الوسائل.

٣ ـ معرفة كيفية تأثير او اليات انتقال مزايا وسائل الدفع الالكتروني الى متغيرات التجارة الخارجية.

فرضية البحث : يقوم البحث على فرضية مفادها ان زيادة انتشار وسائل الدفع الالكتروني يؤدي الى تطور التجارة الخارجية في العراق بحكم المزايا التي توفرها هذه الوسائل اي ان العلاقة بينهما طردية.

حدود البحث :

الحدود الزمانية : (٢٠١١ ـ ٢٠٢٢) باستثناء بعض المؤشرات الخاصة بالدفع الالكتروني (نقاط الدفع الالكترونية ، البطاقات الالكترونية) فقد كانت الحدود الزمانية لها للمدة (٢٠١٧ ـ ٢٠٢٢) كون التجربة بدأت حديثاً في العراق .

الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي .

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث ، المبحث الاول تناول الاطار النظري لوسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية بينما تضمن المبحث الثاني الجانب التحليلي لبعض مؤشرات وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية ، وقد تناول المبحث الثالث أهم التحديات التي تواجه الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية في العراق وسبل معالجتها .

المبحث الأول ـ الاطار النظري لوسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية في العراق .

المطلب الاول : الاطار النظري لوسائل الدفع الالكتروني

اولاً :- مفهوم وسائل الدفع الالكتروني : لقد عرفت الوثائق الامريكية الدفع الإلكتروني على انه " الاستعمال الامثل لكل انواع تكنلوجيا الاتصالات المتاحة من اجل تنمية النشاط التجاري للمشروعات [١] ، كما عرفت وسائل الدفع الالكتروني على أنها "مجموعة من الادوات والتحولات الالكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع وتتمثل في البطاقات البنكية والنقود الالكترونية والشيكات الالكترونية[٢] ، وكذلك تعرف على انها " مجموعة من الادوات واجراءات التشغيل ونظم المعلومات والاتصالات التي تعمل على توفير البيانات والمعلومات وارسالها من القائم بالدفع الى المدفوع الية وتسوية المدفوعات[٣].

وبناءً على ما سبق نرى أن الدفع الالكتروني يقوم على اساس التعامل بالبطاقات الالكترونية التي تحمل اشكالاً هندسية محددةً تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها وشعارها ورقمها واسم

---

[١] عبد الفتاح بيومي حجازي، التجارة الالكترونية وحمايتها القانونية ،ط١،دار الكتب القانونية، الاسكندرية ، ٢٠٠٧ ،ص٤٦٠)

[٢] Dhoir loupertre caterine, Droit du credit edition ell poses. Lyon 1999.p 11.

[٣] J.T.Balino, Tomas.G.Johansson, Omotunde and v.sundararjan payment system and monetary policy Finance and Development,March , 1996, P2..

حاملها ورقم حسابه وتاريخ انتهاء الصلاحية الذي بموجبها يمكن لحاملها سحب المبالغ النقدية من أجهزة الصراف الآلي اي (سحب النقود الخاصة بالبنوك) أو تقديمها كأداة للوفاء بالسلع والخدمات للشركات والتجار الذين يتعامل معهم، وقد تكون ضامنه للوفاء في التعاملات التجارية وفي حدود مبلغ نقدي معين.

ثانياً ــ مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكتروني:-

١.مزايا وسائل الدفع الالكتروني : ان وسائل الدفع الالكتروني تحقق العديد من المزايا لحاملها وذلك من خلال سهولة ويسر استخدامها، فضلاً عن ذلك فإن حاملي البطاقات الائتمانية وغيرها من البطاقات الالكترونية يستفيدون من الاقتراض من البنك او الشركة المصدرة إلى أجل[٤]. كما يمنح لهم فترة ائتمان مجاني تتراوح بين (٢٥و٥٥) يوما وذلك بالإضافة إلى تخفيض حاجته على التعامل بالنقود[٥] ، وكذلك يؤدي استخدامها إلى التقليل من الفواتير والإيصالات الورقية المختلفة، كما ان لحامل البطاقة يمكنه ان يتم صفقة شراء فورية عن طريق الهاتف بمجرد ذكر رقم البطاقة، و من المزايا الأخرى لحامل البطاقة أنه يمكنه إعطاء حق الاستخدام لمن يريد كالزوج والأبن وذلك على نفس الحساب الائتماني وهذه الميزة هامة في بعض الظروف كالسفر الطارئ وهي ميزة سهلة الإنشاء والإلغاء في نفس الوقت كما تعطي لحاملها الفرصة للحصول على بعض السلع والخدمات بأسعار منخفضة كأسعار السكن في الفنادق العالمية الكبرى وغير ذلك من الخدمات فضلا عن أن وجود الصورة الشخصية في البطاقة الائتمانية يمكن استخدامها كبطاقة إثبات شخصية لحاملها خاصة في حالات السفر[٦]. كما تعد وسائل الدفع الإلكتروني أقوى ضمان لحقوق البائع كما تساهم ايضاً في زيادة المبيعات[٧]، على أساس أن حاملها لا ينظر عادة إلى الانفاق مثل الإنفاق بالنقود الورقية كما ان تجار التجزئة حققوا ميزة تخلصهم من اختلاسات الصندوق[٨].

---

[١]- يوسف حسن يوسف، البنوك الالكترونية،ط١، المركز القومي للإصدارات القومية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٧.

[٢]- زياد سليم رمضان، واخرون، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ،ط٢، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن، ٢٠٠٣،ص٢٠.

[٦]- زهير زواش، دور نظام الالكتروني في تحسين العملات المصرفية، ط١،الجزائر، ٢٠١١،ص٩٧.

[٣]- محمد عبد الحسين الطائي، التجارة الالكتروني- المستقبل الواعد للأجيال القادمة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الخاصة، دار الثقافة، ٢٠١٠، ص١٨٧.

[٤]- عبد الهادي النجار، النقود المصرفية والية تداولها ، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت ٢٠٠٢،ص٤٩.

٢.عيوب وسائل الدفع الالكتروني:- بالرغم من المزايا التي تتمتع بها وسائل الدفع الالكتروني لكن بالمقابل نرى ان فيها بعض العيوب فقد يرغب حامل البطاقة في زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز مقدرته المالية حتى لو كانت الفائدة مرتفعة، ولكنه يفعل ذلك مما يجعله غير قادر على سداد ما أنفقه من زيادة لأنها تتجاوز مقدرته المالية، وكذلك الفوائد المتأتية من القرض وارتفاع نسبتها يولد أكبر عيوب ومخاطر بطاقات الائتمان ، اذ قد يؤثر على الأسرة المستديمة عن طريق استخدام بطاقة الائتمان مما يجعل الأسرة تحت عبء هذه الديون الكبيرة[٩]، وكذلك نلاحظ ان ازدياد عدد حاملي بطاقات الائتمان وقضاء فترة طويلة من الزمن لتسديد الديون المتكبدة عليهم يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون المعدومة لدى مصدر البطاقة، وكذلك عدم القدرة على توفير السيولة الكافية لتغطية احتياجات السحب النقدي والاقتراض على بطاقات الائتمان، مما يولد مخاطر على سيولة البنك، وفي حالة فقدان البطاقة أو سرقتها والاحتيال أو تزويرها فإن مصدر البطاقة هو الذي يتحمل النفقات[١٠].

المطلب الثاني :الاطار النظري للتجارة الخارجية

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية :- للتجارة الخارجية مفاهيم عديدة اذ لم يتفق الكتاب والباحثين على مفهوم محدد للتجارة الخارجية يمكن تعريفها على انها عمليات يتم من خلالها توفير عملة صعبة متحققة من صادرات الدولة ، والحاجات المتزايدة عن طريق الواردات[١١]، وقد عرفت على أنها " أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يتم بمقتضاها تبادل السلع والخدمات على شكل صادرات وواردات بين البلدان" [١٢] ، أو أنها "عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات وعناصر الانتاج المختلفة بين مجموعة من البلدان تهدف إلى تحقيق منافع متبادلة" [١٣].

وتكمن اهمية التجارة الخارجية في أنها تتيح للدول فرصة الحصول على السلع والخدمات التي قد لا تكون متاحة بسبب الظروف الطبيعية والإمكانيات التي لا تتوافر للإنتاج، وحتى لو توفرت القدرة فإن تكاليف الإنتاج قد تكون أعلى من تكاليف الاستيراد[١٤]، فإذا افترضنا وجود نظام السوق وحافز الربح، فيكون السبب المباشر لقيام التجارة هو اختلاف الأسعار النسبية فأن

---

٩) جلال عايد الشورة، مصدر سابق،ص٣٥

١٠) حيدر كامل مجيد، أثر استخدام وسائل الدفع الالكترونية على ربحيه عينة من المصارف الخاصة في العراق، مجلة دانير، العدد٢٢، ٢٠١٣،ص٨٤٥

١١) محمد احمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، التجارة الدولية والمؤسسات الدولية ، ط١،دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٣ ، ص٧.

١٢) كامل علاوي، حسن لطيف ، مبادى علم الاقتصاد الجزئي والكلي، دار الكتاب الجامعي ، الامارات ، ٢٠١٨ ، ص٣٣٦.

١٣) حسام علي داوود وأخرون ،اقتصاديات التجارة الدولية ،ط١، دار المسيرة للنشر ، الاردن ، ٢٠٠٢، ص١٣

١٤ - احمد يحيى الرفيق ، التجارة الدولية، ط١، دار الكتاب الجامعي، اليمن، ٢٠١٢، ص١٧.

الأسعار تؤثر في التبادل الدولي كما إنها تتأثر به[١٥]. كما وتعرف أيضاً بأنها "مجموعة العلاقات القائمة بين الافراد والشركات والمنظمات في بلدان مختلفة بقصد انجاز المعاملات لتحقيق المنافع الاقتصادية" [١٦].

وبناءً على ما سبق نرى يمكن تعريف التجارة الخارجية او الدولية بأنها عملية تبادل السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدول والتي تشمل الاستيرادات والصادرات للسلع المنظورة وغير المنظورة.

ثانياً : أهمية التجارة الخارجية :ـ مع تطور الحضارة الإنسانية نمت التجارة معها تدريجياً إلى حد تجاوز نطاقها لتشمل التجارة بين الدول وإذا ما نظرنا الى خصائص كل دولة نجد أنها تختلف من مكان الى آخر من اذ اختلاف المناخ والطبيعة الجغرافية والتركيبة السكانية وغيرها من الخصائص التي جعلت لكل دولة منتجات معينة تختلف عن المنتجات المنتجة في دولة أخرى، مما مهد الطريق للدول للتخصص في المنتجات التي لها ميزة في إنتاجها ، ومن ثم بوجود التجارة الخارجية لهذا البلد يسمح له مبادلة هذه السلعة بسلعة يحتاجها و ليس لديه ميزة في انتاجها [١٧] ، كما تتوضح أهمية التجارة الدولية من الفوائد التي تعود بها على اقتصاديات البلدان المختلفة سواء أكانت نامية أم متقدمة ومع اتساع تطور الامبراطوريات عند مفترق طرق التجارة الخارجية في آسيا وعموم الشرق الاوسط ومع تراجع دور الضرائب كأهم مصدر للثروة وتحولات طرق التجارة والسيطرة عليها في ضوء تعدد احتياجات الناس والبحث عن سلع غير متوافرة داخل الدولة، فقد أدى هذا التوسع إلى العديد من النتائج مثل انتشار التكنولوجيا التي ساهمت في الازدهار الاقتصادي[١٨].

ثالثا : أسباب قيام التجارة الخارجية:-

١.الحاجة للعلاقات الاقتصادية الخارجية :- ان التوزيع الغير متكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة بما فيها لظروف المناخية (الأمطار ، درجات الحرارة ونوع التربة ....الخ) والموارد المعدنية والبشرية والرأسمالية والمستوى التكنولوجي والكفاءات الإدارية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية تؤثر على قدرات الدولة وعلى الإنتاج مما ينتج عنها اختلاف في كميات ونوعيات الإنتاج، إذ أن هذه الاختلافات بين الدول تجعل هنالك اختلافاً في إمكانيات الدول في

- محمد عبد العزيز عجمية ، اقتصاديات التجارة الخارجية ،ط١، دار الجامعات المصرية ، مصر، ١٩٧٣. ١٥

-رعد حسن الصرن ، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية ، ج١ ،ط١ ، سلسلة الرضا . للمعلومات ، دمشق ، ٢٠٠٠ ، ص٢٩ ١٦)

) طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات ، ط١، معهد الدراسات المصرفية ، عمان، ١٩٩٥، ص١٤ . ١٧

علي عبد الفتاح ابوشرار ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، ط٢، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠١٠،ص٢١. ١٨)

إنتاج السلع والخدمات، بمعنى أن الدولة لا تستطيع أن تحقق الاكتفاء الذاتي[١٩] ، وتتحقق عملية التبادل بين الدول إذا كانت هناك مكاسب وأرباح نتيجة لذلك، وهي أساس التجارة الخارجية وإذا لم تكن هناك مكاسب وأرباح فلن تكون هناك تجارة دولية [٢٠].

٢: التخصص الدولي: - يرجع التخصص في جانب منه إلى عوامل جغرافية تتمثل في اختلاف ظروف الطقس والمناخ والتربة، واختلاف الموارد الطبيعية وتوزيعها فيما بين البلدان [٢١]. وكما بينا سابقاً أن الدول لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها، وذلك بسبب التوزيع غير المتكافئ للثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم، ولذلك يجب على كل بلد أن يتخصص في إنتاج تلك السلع التي تؤهله طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف نسبية اقل وبكفاءة عالية [٢٢]. بعبارة أخرى، يصدر البلد السلعة التي تكلفتها النسبية محليا - اقل من تكلفتها النسبية في الخارج، وتستورد السلعة التي تكون تكلفتها النسبية محليا أكبر منها في الخارج [٢٣].

نستنتج مما سبق أن سبب إنشاء التجارة الخارجية هو الاختلاف في الميزة النسبية وأن هدف التخصص والتقسيم الدولي والتجارة بين الدول هو الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية .

المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية

أولاً : مميزات وسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية : وتعد وسائل الدفع في العمليات التجارية وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها، لأنها ركن من اركان العملية التجارية فلا يمكن لمنتج السلعة او مالكها من تقديمها من دون ان يأخذ مقابل ، فسابقاً كانت وسائل الدفع التقليدية تصلح لإتمام العمليات في التجارة العادية التقليدية، وفي التجارة الالكترونية الحالية لم يعد هذا الأسلوب في الدفع أسلوبا فعالاً، لذا كان من المفروض إيجاد وسائل دفع جديدة تتماشى مع طبيعة ونوع التجارة الجديدة، فكان نشوء وسائل الدفع الالكترونية كأحد وسائل تسوية العمليات وعمليات الوفاء بالالتزامات الناتجة عن التجارة الخارجية [٢٤] ، اذ ان مجموع الميزات التي تتمتع بها وسائل الدفع الالكترونية تجعلها تسهم في خدمة كل من التجارة الالكترونية والتجارة الخارجية، اذ تتمثل اهم المزايا والاثار لوسائل الدفع الالكتروني بما يخص التجارة

) محمد علي الجاسم، القواعد الأساسية الاقتصاد الدولي، ط١،الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٧٦،ص٢٢٦. ١٩
اسكندر مصطفى النجار، مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ط١، وكالة المطبوعات ،الكويت، ١٩٧٣، ص٥٤-٥٦ ٢٠)
-كريم مهدي الحسناوي، المدخل إلى الاقتصاد الدولي، ط١، مطبعة التعليم العالي،بغداد،١٩٨٨،ص٣٥ ٢١)
) موسى سعيد مطر ،واخرون، التجارة الخارجية ،ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠١، ص١٣. ٢٢
) حسام علي داوود وأخرون، مصدر سابق،ص١٧-١٨. ٢٣
٢٤) محمد. شاهين، التجارة الالكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو، مصر، دار حميثرا للنشر، ٢٠١٧، ص١٩.

الخارجية بتسهيل عمليات الدفع عولمة الاتصالات والتكنولوجية والسرعة والكفاءة والأمان توفير التكاليف وتسهيل العمليات التجارية و تعزيز الفعالية والمرونة [٢٥]:

١ـ تسهيل عمليات الدفع:بعد ان باتت السيولة المادية للنقود اقل استعمالا في الحياة العملية عموما وفي التجارة على وجه الخصوص، ومع تقدم وسائل الاتصال والتقنيات انتشرت وسائل الدفع الالكتروني لأنه يمكن للأفراد والمؤسسات دفع واستلام المقابل المادي لمعاملاتهم التجارية عبر المسافات وبشكل سهل وسريع مما يخفف من التأخير والتكلفة التي ترتبط بالتحويلات التقليدية، فإذا ما رغب شخص بإبرام عقد تجاري مع شخص اخر في مكان في العالم فيقوم باعتماد وسائل الدفع الالكتروني لإتمام العقد وسداد تكلفته ، اختصار الوقت وتقليلاً للجهد .

٢ ـ عولمة الاتصالات والتكنولوجية: ان عولمة الاتصالات والتطورات التكنولوجية في مجال أساليب الدفع يجعل كافة الافراد في العالم يعيشون وكأنهم ضمن سوق واحد حيث ألغت هذه الأمور المسافات، وبات الأشخاص يقومون بعمليات البيع والشراء رغم المسافات بينهم، حيث كانت وسائل الدفع الالكترونية حجز الزاوية في نجاح التجارة الخارجية، وذلك عبر تسهيل دفع مقابل السلع والخدمات التي تجري ضمن اطار المعاملات التي تخص التجارة [٢٦].

ثانياَ : دور وسائل الدفع الالكتروني في تقليل التكاليف وزيادة الارباح: ان لوسائل الدفع الالكتروني دواً مهماً في التقليل من التكاليف ذات العلاقة بالتحويلات المصرفية إضافة الى العمولات مما يزيد ربحية الشركات وبالتالي تخفيض التكلفة على المستهلكين وتسهيل عمليات الشراء والبيع وتخفيف العوائق التي من الممكن ان تواجه الشركات في التجارة الخارجية، وكذلك فعالية العمليات التجارية وتخفض من الزمن اللازم لإتمام الصفقات مما يزيد إنتاجية الشركات في التجارة الخارجية.

المبحث الثاني ـ تحليل بعض مؤشرات وسائل الدفع الالكتروني والتجارة الخارجية في العراق

المطلب الاول : تحليل تطور مؤشرات الدفع الالكتروني في العراق :

اولا : تحليل تطور نظام التسوية في العراق للمدة (٢٠١١- ٢٠٢٢) - ويبين الجدول (١) أن عدد عمليات التحويل بالعملة الاجنبية بلغ (٥٢٧٧) في عام ٢٠١١ بقيمة تحويلات بلغت (٣،٥٨٠،٠٩) مليون دولار ، وقد استمرت بالتزايد خلال المدة (٢٠١٢-٢٠١٣) بنمو إيجابي

---

[٢٥]) عماد الدين بركان، وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية، مجلة القانون والتنمية المحلية، المجلد١، العدد ٢، ٢٠١٩، ص١٢٩-١٣١

[٢٦]) نور الدين بعجي، دور وسائل الدفع الالكترونية في تنمية التجارة الدولية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ٢٠٢٠، ص٢٨٥-٢٨٧.

متفاوت اذ نشاهد ان عدد عمليات التحويل في عام (٢٠١٣) بلغت (٩٤٠٣) بمعدل نمو ايجاب مقداره (٣٦,٠٢) وقد بلغت قيمتها في العام نفسه (٧،٢٨٥،٥٤) مليون دولار بمعدل نمو ايجابي بلغ (٩٦,٨٥) [٢٧] نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط والذي يعتبر المصدر الرئيسي للدخل في العراق مما ساهم في تحسين قدرة العراقيين على تحويل الأموال ، نلحظ بعد ذلك ان عدد التحويلات وقيمتها قد اخذت بالانخفاض تدريجيا وهذا واضح في عام (٢٠١٧) نشاهد ان عدد التحويلات بلغ (٩٩٢٧) بمعدل سلبي بلغ (-١,٤٧) تقابله قيمـــــة تحويلات التسوية مقدارها (٣،٢٦٨،٦٨) مليون دولار بمعدل نمو سلبي بلغ (-٢٥,١٠) [٢٨] كان احد اسباب انخفاض قيمة التحويلات هو فرض بعض الدول عقوبات اقتصادية على العراق خلال تلك المدة ، ثم اخذت اعداد بالتزايد المستمر يقابلها تفاوت وتباين في قيم التحويلات فنجد ان عدد التحويلات في عام (٢٠١٩) قد بلغ (٢١٥٢٨) بمعدل (٢١,١٣) وبقيمة تحويلات مرتفعة مقارنتا بالسنتين الماضيتين فقد بلغت (٥،٨٧٤،٥٩) مليون دولار وبمعدل نمو ايجابي بلغ (٢٩,٥١) ولكن سرعان ما عاود الانخفاض مرة اخرى في قيم التحويلات فقد بلغت قيمتها عام (٢٠٢٠) (٤،٩٧٩،٤٦) مليون دولار وبمعدل سلبي بلغ (-١٥,٢٤) كان احد اهم اسباب الانخفاض هو ازمة جائحة كورونا ، بعدها اخذت بالتعافي والارتفاع حتى نهاية مدة البحث اذ بلغت اعداد التحويلات عام (٢٠٢٢) (٣٠١٠٧) بمعدل نمو (١٥,٢٧) تقابلها قيمة التحويلات لهذا العام التي بلغت (٩،٢٣٥،١٥) مليون دولار وبمعدل نمو ايجابي بلغ (٧١,٧٣) [٢٩] .

جدول (١) تطور التسوية الالكترونية للمدة (٢٠١١-٢٠٢٢) في العراق

السنة	(عدد عمليات التحويل بالدولار)	معدل النمو%	قيمة تحويلات (بالدولار)	معدل النمو%
2011	5277	23.04	3,580,087,050	-1.39
2012	6913	31.00	3,700,986,849	3.38
2013	9403	36.02	7,285,543,360	96.85
2014	10814	15.01	7,070,243,761	-2.96
2015	10489	-3.01	6,749,524,791	-4.54

[27] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٤ ، ص ١٠٥

[28] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٨ ، ص ١٠٥

[29] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة ٢٠٢٢ ، ص ١٠٦

2016	10075	-3.95	4,363,921,981	-35.34
2017	9927	-1.47	3,268,683,085	-25.10
2018	17772	79.03	4,535,950,683	38.77
2019	21528	21.13	5,874,599219	29.51
2020	22637	5.15	4,979,468,573	-15.24
2021	26119	15.38	5,377,739,430	8.00
٢٠٢٢	30107	15.27	9,235,153,763	71.73

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (٢٠١٤ ، ٢٠١٨ ، ٢٠٢٢)

ثانياً : تحليل تطور اجهزة الصراف الالي ونقاط الدفع الالكتروني في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢) .

يتبين من الجدول (٢١) أن عدد أجهزة الصراف الآلي في عام ٢٠١٧ كانت (٦٥٦) وقد اخذت بالارتفاع في عام ٢٠١٨ حتى أصبح العدد (٨٦٥) جهاز صراف آلي بمعدل نمو بلغ (٣١,٨٦%) ، وقد استمرت أجهزة الصراف الآلي في الارتفاع حتى وصل في عام (٢٠١٩) الى (١،٠١٤) جهاز صراف آلي وبمعدل نمو ايجابي بلغ (١٧,٢٣) ، بعدها اخذ بالارتفاع حتى نهاية مدة البحث وتحديدا عام (٢٠٢٢) ليصل العدد الى (٢٢٢٣) جهاز صراف آلي بمعدل نمو بلغ (٤١,٩٥%) والسبب في ارتفاع في عدد اجهزة الصراف الالي يعود الى استخدام البطاقات المصرفية بشكل كبير في العراق خلال السنوات الأخيرة ، ولتسهيل إجراءات الحصول عليها يتطلب ذلك إلى زيادة أجهزة الصراف الآلي لسحب الأموال وإجراء المعاملات المالية الأخرى [٣٠].

وبخصوص عدد نقاط الدفع الالكتروني يتضح لنا من الجدول (٢١) قد بلغ عددها (٩١٨) نقطة في عام (٢٠١٧) وقد اخذ في الارتفاع اذ نلحظ ذلك في عام (٢٠١٨) فقد بلغ عددها (٢٢٠٠) بمعدل نمو بلغ (١٣٩,٦٥) ، وقد اخذ بالارتفاع وبمعدلات متفاوتة اذ نلحظ ان الزيادة مستمرة خلال المدة (٢٠١٩-٢٠٢٢) بمعدلات نمو متباينة اذ بلغ اعلى عدد لها عام (٢٠٢٢) فكان عندها قد بلغ العدد (١٠،٧١٨) وبمعدل نمو بلغ (٢٨,٦٨ %) [٣١] ، ويرجع هذا التزايد في اعداد نقاط البيع الالكتروني الى دور الحكومة المتمثل بسنّ قرارات من قبل مجلس الوزراء العراقي لتعميم استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في مختلف القطاعات(العامة والخاصة) .

[٣٠] البنك المركزي العراقي https://cbi.iq

[31] البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة ٢٠٢٢ ، ص ١١١

جدول (٢) عدد اجهزة الصراف الالي ونقاط الدفع الالكترونية POS في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢)

السنة	عدد اجهزة الصراف الالي	معدل النمو %	عدد نقاط الدفع الالكتروني pos	معدل النمو %	عدد بطاقات الدفع الالكتروني	معدل النمو
٢٠١٧	٦٥٦		918		6377305	
٢٠١٨	٨٦٥	31.86	2200	139.65	8810030	38.15
٢٠١٩	١،٠١٤	17.23	2226	1.18	10506725	19.26
٢٠٢٠	١،٣٤٠	32.15	7540	238.72	11749408	11.83
٢٠٢١	١،٥٦٦	16.87	8,329	10.46	14906294	26.87
٢٠٢٢	2,223	41.95	10,718	28.68	16,202,771	8.70

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي ، نظام المدفوعات ، للمدة (٢٠١٧- ٢٠٢٢)

المطلب الثاني : تحليل بعض مؤشرات التجارة الخارجية في العراق .

اولا : تحليل تطور الصادرات للمدة (٢٠١١-٢٠٢٢) في العراق - يتبين من الجدول (٢٥) ان قيمة الصادرات عام (٢٠١١) قد بلغت (٧٩،٦٨٠,٥) مليون دولار وذلك من بالنظر إلى التركيبة السلعية للصادرات لهذا العام حسب التصنيف الدولي، حيث يتبين أن صادرات الوقود المعدني شكلت غالبية صادرات العراق إلى الدول الأخرى، في حين شكلت بقية الصادرات من السلع الأخرى فقط نسبة قليلة جداً لم تتجاوز (٠,٨%) من إجمالي الصادرات[32]، ثم نجد ان الصادرات عام (٢٠١٢) اخذت بالتزايد حيث بلغت قيمتها (٩٤،٢٠٨,٦) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (١٨,٢٣%) نتيجة لزيادة عوائد تصدير النفط الخام للعالم الخارجي [33]، ونلحظ ان قيمة الصادرات متباينة بين الارتفاع والانخفاض من عام (٢٠١٣ – ٢٠١٦) وبمعدلات نمو سالبة حيث بلغت قيمة الصادرات عام (٢٠١٦) (٤١،٢٩٨,٤) وبمعدل نمو (-١٩,٥٦) ويرجع السبب في ذلك الى انخفاض الصادرات من النفط الخام ، ونلحظ في عام (٢٠١٨) زيادة في قيمة الصادرات حيث بلغت (٨٦،٣٥٩,٩) بمعدل نمو ايجابي بلغ (٥٠,٠٤ %) ، كما نلحظ ان قيمة الصادرات اخذت بالانخفاض في عام (٢٠٢٠) فقد سجلت اقل قيمة لها في هذا العام فقد بلغت (٤٦،٨٦٣,٢٠) وبمعدل سلبي بلغ (-٤١,٥٨ %) بسبب تدهور حالة الاقتصاد نتيجة جائحة كورونا ، بعدها عاودت الصادرات بالارتفاع مرة اخرى اذ بلغت في عام (٢٠٢٢) اعلى

1) البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية ، ميزان المدفوعات العرقي ، ط٦ ، للمدة (٢٠١١.٢٠٢٢)

٢) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية ، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٢ ، ص ٩٥ .

قيمة لها فقد بلغت (١١٨،٠٤٤,٨) وبمعدل نمو ايجابي بلغ (٦١,٥٢ %) نتيجة ازدهار ونمو الاقتصاد بعد تعافيه من جائحة كورونا [34].

ثانيا : تحليل تطور الاستيرادات للمدة (٢٠١١- ٢٠٢٢) في العراق - نلحظ من الجدول (٢٥) قيمة الاستيرادات عام (٢٠١١) قد بلغت (٤٠،٦٣٢,٥) ، ويتبين لنا ان الاستيرادات لعامي (٢٠١٢ و ٢٠١٣) اخذت بالتزايد حيث بلغت قيمتها عام (٢٠١٣) (٥٣،٨٢٢,٢) وبمعدل نمو بلغ (٧,٣١%) نتيجة لزيادة عوائد تصدير النفط الخام للعالم الخارجي (٣٥)، نلحظ ان قيمة الاستيرادات متباينة بين الارتفاع والانخفاض من عام (٢٠١٣ – ٢٠١٦) وبمعدلات نمو سالبة اذ بلغت قيمة الاستيرادات عام (٢٠١٦) (٢٩،٠٧٧,٢) وبمعدل سالب بلغ (-٢٧,٩٣) ويرجع السبب في ذلك الى انخفاض الصادرات من النفط الخام ، ونلحظ المدة (٢٠١٧ - ٢٠١٩) ان قيمة الاستيرادات اخذت بالزيادة فقد بلغت عام (٢٠١٩) (٤٨،٩٤٣,٨) بمعدل نمو ايجابي بلغ (٢٤,٠٦%) فقد احتلت فقرة الآلات ومعدات النقل المرتبة الأولى في ترتيب أولوية نسب المساهمة من إجمالي الواردات البالغة (٣٨,٥)، تليها فقرة المصنوعات (المتنوعة) و(السلع المصنعة) بنسبة (١٥,٨%) و(١١,٤%) على الترتيب، وسجلت فقرات (الوقود المعدني وزيوت التشحيم)، (المواد الكيميائية)، (الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية)، (المواد الغذائية والحيوانات الحية) (٩,٨%، ٦,٧%، ٦,٤%، ٥,٤% على الترتيب)، (٣٦)، كما نلحظ ان قيمة الاستيرادات اخذت بالانخفاض في عام (٢٠٢٠) فقد بلغت (٤١،٠٤٨,٦٠) وبمعدل سلبي بلغ (-١٦,١٣ %) بسبب تدهور حالة الاقتصاد نتيجة جائحة كورونا ، بعدها عاودت الاستيرادات بالارتفاع مرة اخرى في عام (٢٠٢٢) اعلى قيمة لها اذ بلغت (٤٦،٩١٤,٨) وبأعلى معدل نمو ايجابي بلغ (٣٥,١٢ %) نتيجة تعافي الاقتصاد من جائحة كورونا(٣٧).

جدول (٣) يوضح الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري للمدة (٢٠١١- ٢٠٢٢) في العراق.

السنة	الصادرات (مليون دولار)	معدل النمو%	الاستيرادات (مليون دولار)	معدل النمو%	الميزان التجاري
٢٠١١	**79,680.5**		٤٠،٦٣٢,٥		**39,048.0**

34) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية ، التقرير السنوي لسنة ٢٠٢٢ ، ص ٩٨ .

35) البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية ، ميزان المدفوعات العرقي ، ط٦، للمدة (٢٠١١.٢٠٢٢.٢)

1) البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية ، ميزان المدفوعات العرقي ، الطبعة السادسة ، للمدة (٢٠١١.٢٠٢٢.٢)

٢) البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية ، ميزان المدفوعات العرقي ، الطبعة السادسة ، للمدة (٢٠١١.٢٠٢٢.٢)

٢٠١٢	94,208.6	18.23	50,155.0	23.44	44,053.6
٢٠١٣	90,587.2	-3.84	53,822.2	7.31	36,765.4
٢٠١٤	85,370.1	-5.76	49,812.5	-7.45	35,558.6
٢٠١٥	51,338.5	-39.86	40,347.3	-19.00	10,991.2
٢٠١٦	41,298.4	-19.56	29,077.2	-27.93	12,221.1
٢٠١٧	57,559.1	39.37	32,355.7	11.28	25,203.4
٢٠١٨	86,359.9	50.04	٣٩،٤٥٣,٢	21.94	46,906.7
٢٠١٩	٨٠،٢١١,٤	-7.12	٤٨،٩٤٣,٨	24.06	31,267.6
٢٠٢٠	46,863.20	-41.58	41,048.60	-16.13	5,814.60
٢٠٢١	73,083.8	55.95	٣٤،٧٢١,١	-15.41	38,362.7
٢٠٢٢	118,044.8	61.52	46,914.8	35.12	71,130.0

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي /المديرية العامة للإحصاء والابحاث /قسم احصاءات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية ـ ط ٦ للمدة (٢٠١١ـ ٢٠٢٢)

المطلب الثالث : دور نظام التسوية الالكترونية في تطوير التجارة الخارجية للمدة (٢٠١١ – ٢٠٢٢) .

يتبين من خلال بيانات الجدول (٤) ان قيمة تحويلات نظام التسوية الالكترونية عام (٢٠١١) قد بلغت (٣،٥٨٠،٠٨٧،٠٥٠) دولار فقد بلغت قيمة الصادرات لنفس العام (٧٩،٦٨٠,٥) مليون دولار ، وعندما اخذت قيم تحويلات التسوية بالارتفاع للمدة (٢٠١٢ – ٢٠١٣) نلاحظ ان قيمة الصادرات قد ارتفعت وبصورة مماثلة فنرى ان في عام (٢٠١٣) ان قيمة التحويلات الالكترونية قد بلغت قيمتها (٧،٢٨٥،٥٤٣،٣٦٠) وكذلك نلاحظ ان هذا التطور في قيم التحويلات قد انعكس ايجابا على قيم الصادرات فقد بلغت قيمتها (٩٠،٥٨٧,٢) ، ومن ثم نلاحظ ان قيم التحويلات الالكترونية اخذت بالانخفاض مما كان له اثر واضح على قيمة الصادرات اذ انخفضت بشكل واضح فنلاحظ ان قيم الصادرات قد اخذت بالانخفاض نتيجة انخفاض قيمة تحويلات التسوية الالكترونية للمدة (٢٠١٤ _ ٢٠١٦) اذ بلغت قيمة التحويلات عام (٢٠١٦) (٤،٣٦٣،٩٢١،٩٨١) بينما اثر ذلك على قيمة الصادرات اذ بلغت في نفس العام (٤١،٢٩٨,٤) ، ومن ثم اخذت التحويلات الالكترونية بالتباين ارتفاعا وانخفاضا حتى اخذت فيما بعد بالارتفاع تدريجيا اذ بلغت اعلى قيم لها في عام (٢٠٢٢) (٩،٢٣٥،١٥٣،٧٦٣) تقابلها اعلى قيمة للصادرات اذ بلغت (١١٨،٠٤٤,٨) اذ نلاحظ ان هناك تزامن وترابط ما بين التحويلات الالكترونية وقيمة الصادرات .

ويتبين من الجدول (٤) ان قيمة تحويلات نظام التسوية الالكترونية لعام (٢٠١١) قد بلغت (٣،٥٨٠،٠٨٧،٠٥٠) وبالمقابل نلاحظ ان قيمة الاستيرادات قد بلغت (٤٠،٦٣٢,٥) مليون دولار ، وعندما اخذت قيم تحويلات التسوية بالارتفاع للمدة (٢٠١٢ – ٢٠١٣) نلاحظ ان

قيمة الاستيرادات قد ارتفعت وبصورة مماثلة ، ومن ثم نلاحظ ان قيم التحويلات الالكترونية اخذت بالانخفاض مما كان له اثر واضح على قيمة الاستيرادات اذ انخفضت بشكل واضح فنلاحظ انها قد اخذت بالانخفاض نتيجة انخفاض قيمة تحويلات التسوية الالكترونية للمدة (٢٠١٤ _ ٢٠١٦) اذ بلغت قيمة التحويلات عام (٢٠١٦) (٤،٣٦٣،٩٢١،٩٨١) بينما اثر ذلك على قيمة الاستيرادات اذ بلغت في نفس العام (٢٩،٠٧٧,٢) ، ومن ثم اخذت التحويلات الالكترونية بالتباين ارتفاعا وانخفاضا حتى اخذت فيما بعد بالارتفاع تدريجيا اذ بلغت اعلى قيم لها في عام (٢٠٢٢) (٩،٢٣٥،١٥٣،٧٦٣) تقابلها اعلى قيمة الاستيرادات بلغت (٤٦،٩١٤,٨).

جدول (٤) يوضح دور عمليات التحويل الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية للمدة (٢٠١١- ٢٠٢٢) في العراق

السنة	قيمة عمليات التحويل بواسطة نظام التسوية الالكترونية	قيمة الصادرات	قيمة الاستيرادات
٢٠١١	3,580,087,050	79,680.5	٤٠،٦٣٢,٥
٢٠١٢	3,700,986,849	94,208.6	50,155.0
٢٠١٣	7,285,543,360	90,587.2	53,822.2
٢٠١٤	7,070,243,761	85,370.1	49,812.5
٢٠١٥	6,749,524,791	51,338.5	40,347.3
٢٠١٦	4,363,921,981	41,298.4	29,077.2
٢٠١٧	3,268,683,085	57,559.1	32,355.7
٢٠١٨	4,535,950,683	86,359.9	٣٩،٤٥٣,٢
٢٠١٩	5,874,599219	٨٠،٢١١,٤	٤٨،٩٤٣,٨
٢٠٢٠	4,979,468,573	46,863.20	41,048.60
٢٠٢١	5,377,739,430	73,083.8	٣٤،٧٢١,١
٢٠٢٢	9,235,153,763	118,044.8	46,914.8

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجداول السابقة (١ و ٥) .

نستنتج مما سبق ومن خلال الجداول الاحصائية والاشكال البيانية بان هناك علاقة بين وسائل الدفع الالكتروني المتمثلة بعمليات التحويل الالكترونية والتجارة الخارجية وهذه العلاقة ايجابية (طردية) ، اذ ان التغيرات الحاصلة في عمليات التحويل عن طريق نظام تحويلات التسوية الالكترونية (ارتفاعا انخفاضاً) له تأثير مباشر على الصادرات والاستيرادات وهذا واضح من خلال التطور التكنلوجي لوسائل الدفع وبالتالي يظهر التأثير في تطور مماثل على التجارة الخارجية نتيجة الدور الذي تأخذه هذه الوسائل في تسهيل عمليات التبادل الخارجي وسرعة

اجراءات التحويلات التجارية اختصارا للوقت والجهد ، ومما تقدم يمكن ان نقول ان لوسائل الدفع الالكتروني دور مهم في تطوير التجارة الخارجية .

المبحث الثالث

أهم التحديات التي تواجه الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية في العراق وسبل معالجتها

أولاً : أهم التحديات التي تواجه الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية في العراق :-

ان العراق وبعد الحروب التي خاضها والظروف الاقتصادية التي مر بها من سوء ادارة اقتصادية واعتماد صادراته على المصدر الرئيسي الوحيد الا وهو النفط كل لكل هذه الظروف وغيرها ان تجعله مهمشاً اقتصاديا وكان من الصعب عليه الولوج والخوض في مجال التجارة الالكترونية[٣٨]، لذا نرى ان التجارة الإلكترونية في العراق غير واضحة للعيان وغير ملموسة ، مما يجعلها ذات رؤيا مشوشة وغير منظمة ، لكن في بعض المناطق أصبحت التجارة الإلكترونية منتشرة ومعمول بها ولكن بشكل محدود لأن العديد من العملاء العراقيين لا يزالون يفضلون فحص المنتج وفهم سعره قبل شرائه ، في حين أن بعض العملاء يفضلون بيع وشراء المنتجات الكترونياً خاصة عند شراء المنتجات الإلكترونية [٣٩]. ويمكن ان نوجز اهم التحديات :

١. ضعف البنية التحتية : المتمثلة بقلة أجهزة الصراف الالي ونقاط البيع والبوابات الإلكترونية ، وصعوبة الولوج في خدمات الانترنت نتيجة الضعف والتذبذب فيه وكذلك ارتفاع تكاليف الانترنت قياساً بالدخول المحدودة لأغلب مستخدميه وهذا بحد ذاته يشكل عقبة بالغة الاثر امام تطور الدفع والتجارة الالكترونية [٤٠].

٢. قلة الوعي الثقافي في الجانب الاعلامي والتكنلوجي : لا يزال العديد من المستخدمين والشركات في العراق غير مدركين لفوائد استخدام الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، وبالتالي يصبح مترددون في الولوج في هكذا نوع من التجارة تخوفاً منهم وحرصاً على بياناتهم

ستار جبار خليل البياتي ، الاهمية الاقتصادية للتجارة الالكترونية وامكانية تطبيقها في العراق ، مجلة المستنصرية 38)للدراسات العربية والدولية ، المجلد ٢ ، العدد ٧ ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٩ ، ص٢٧٥ .

مروة حسين عبد علي موسى ، اثر تكنلوجيا المعلومات والاتصالات على استدامة التجارة الالكترونية ، رسالة ماجستير ، 39)جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٢٢ ، ص٩٧

نغم حميد عبد الخضر الياسري ، قطاع تكنلوجيا المعلومات والاتصالات وامكانيات النمو الاقتصادي ، دراسة تحليلية مع [40]الاشارة للعراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط ٢٠٢٠ ، ص١٦٣ .

الشخصية عند استخدامها في هذا المجال [٤١].

٣. انعدام الموثوقية بين البائع والمشتري : يتردد البعض من استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بسبب الخوف من الاحتيال والسرقة الإلكترونية.

٤. مشكلة اللغة وثقافة التعامل مع دول العالم الخارجي : لها دور مهم في كيفية التبادل التجاري الالكتروني ، فليس من الممكن اجراء التبادل واجراء الصفقات التجارية الكترونياً ما لم تكن صورة واضحة في التعامل بين البائع والمشتري واساس هذا التعامل يستند على اللغة [٤٢].

٥. ضعف الاطار التشريعي والقانوني : الذي ينعكس بالمقابل على ثقة الزبون للدخول في هكذا نوع من التجارة كونه يتردد خوفاً منه ان يكون عرضة للقرصنة والسرقة الكترونياً [٤٣].

ثانياً : سبل معالجة التحديات التي تواجه عمليات الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية في العراق[٤٤]:

١. تعزيز البنية التحتية للمدفوعات والتجارة الإلكترونية : من خلال زيادة عدد الأجهزة الإلكترونية المباعة، وتحسين جودة الإنترنت، وضمان استمرارية الكهرباء . وتوسيع انتشار الهاتف النقال على مستوى واسع بحيث يشمل معظم مناطق البلاد ، وتوسيع انتشار الحاسوب وتحسين جودة خدمات الانترنت.

٢. نشر الوعي الثقافي والتكنلوجي : على الحكومة والقطاع الخاص العمل على نشر أهمية الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية من خلال الحملات والتثقيف.

٣. تحسين القوانين والأنظمة: يجب على الحكومة أن تعمل على تحسين القوانين والأنظمة التي تنظم المدفوعات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية من أجل توفير خدمات آمنة.

٤. تخفيض تكلفة خدمات الدفع الإلكتروني: على الحكومة أن تسعى إلى تخفيض تكلفة خدمات الدفع الإلكتروني من خلال تشجيع المنافسة بين مقدمي الخدمة. مع الاخذ بنظر الاعتبار مراعاة ذوي الدخول الميسورة ودعمهم مادياً ليتسنى لهم الدخول في مجال التجارة الالكترونية

---

[41] علي كاظم هلال ، اقتصاد المعرفة في العراق وسبل الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١٦ ، العدد ٤ ، جامعة القادسية ، ٢٠١٤ ، ص١٦١ .

[42] فاضل عباس كاظم الشباني ، ثامر عبد العال كاظم الشمري ، دور التجارة الالكترونية في التنمية الاقتصادية وامكانية تطبيقها في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١٦ ، العدد ١ ، جامعة القادسية ، ٢٠١٤ ، ص٩٧

[43] حسين كيطان الخفاجي ، رنا خضير عباس احمد ، نظم الدفع في التجارة الالكترونية وملائمتها للعراق وفقاً لبناه التحتية ، مجلة كلية الادارة الرافدين الجامعة للعلوم ، العدد ٢٨ ، ٢٠١١ ، ص ٥٣ .

[44] UNCTAD, Iraq eTrade Readiness Assessment, Geneva, UNITEDNATIONS, 2020,p52

.

٥. تحسين الأداء في تكثيف حملات التوعية الوطنية للإعلانات الاستهلاكية فيما يتعلق بتنمية الاقتصاد الرقمي، وتظهر نتائج البحوث في البلاد أن تطور المعرفة في مجال التجارة الإلكترونية أظهر أنه يحتاج في المرتبة الأولى خلق وعي حقيقي بالتجارة الالكترونية والبرنامج الرقمي في العراق من حيث استخدام محركات البحث، وتحليل البيانات، والتسويق عبر الإنترنت.

الاستنتاجات والتوصيات :

أولًا: الاستنتاجات:

١. من خلال البحث تبين ان وسائل الدفع الالكترونية لها مزايا ايجابية على التجارة الخارجية وهذا ينطبق لما جاءت به الفرضية التي قامت عليها الدراسة .

٢. حققت وسائل الدفع الالكتروني سرعة عالية في تسوية المعاملات والتبادل التجاري كونها تقلل من الجهد والوقت وبالتالي سينعكس هذا الشيء ايجاباً على ازدهار التجارة الالكترونية .

٣. ان استخدام وسائل الدفع الإلكترونية يسمح للجهاز المصرفي بتوسيع أنشطته المالية، إذ ليس من الضروري الاحتفاظ بالأموال في صورة سائلة ، بل الاعتماد على تحويلها بين الحسابات المصرفية.

ثانياً: التوصيات :

١. منح تسهيلات وحوافز لمستخدمي وسائل الدفع الالكتروني الوطني على السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي والجهات المعنية عمل ندوات توعوية ولتكن الزامية اذا تطلب الامر ، كونه كثيراً من الاشخاص يجهلون استخدام التعامل بوسائل الدفع الحديثة لذا نسمع وبشكل يومي عمليات القرصنة والنصب والاحتيال ضحيتها الناس البسطاء .

٢ . رسم خطط وبرامج لتطوير البنية التحتية في قطاع الاتصالات والجانب الالكتروني وتدريب موظفي وعملاء البنك على استخدام هذا النوع من التقنيات والوسائل في عمليات التبادل التجاري الكترونيا .

٣ تفعيل وتكثيف دور الجهات الرقابية في مجال التقنيات الإلكترونية .

٤ . التنسيق بين السلطتين النقدية والمالية والعمل على تكثيف اعداد اجهزة الصراف الالي واجهزة نقاط الدفع الالكتروني والزام جميع المراكز والمحال التجارية بأنواعها ومحطات تجهيز الوقود والمذاخر الطبية والمطاعم وجميع منافذ التسوق بالجملة وبالمفرد في جميع انحاء العراق

بالدفع الكترونياً .

٥ . ضرورة تحديث المناهج والانظمة التعليمية ولكافة المراحل الدراسية واشاعة الثقافة التكنلوجية في المؤسسات والدور الحكومية تماشياً مع التطور الحاصل في العالم الخارجي.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية:-

الكتب :

١. ابو شرار ، علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط٢ ، الاردن ، ٢٠١٠ .

٢. السريتي ، محمد احمد ، احمد فتحي خليل ، الاقتصاد الدولي ، دار فاروق للنشر، الاسكندرية ، ٢٠١٨ .

٣. السريتي ، محمد احمد ، محمد عزت محمد غزلان ، التجارة الدولية والمؤسسات الدولية ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع،ط١، ٢٠١٣ .

٤. الصوص ، نداء محمد ، التجارة الخارجية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،ط١، عمان ، ٢٠٠٨ .

٥. الطائي ، محمد عبد الحسين ، التجارة الالكتروني- المستقبل الواعد للأجيال القادمة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الخاصة، دار الثقافة، ٢٠١٠.

٦. بعجي ، نور الدين ، دور وسائل الدفع الالكترونية في تنمية التجارة الدولية، دار النشر المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ٢٠٢٠ .

٧. حجازي ، عبد الفتاح بيومي ، التجارة الالكترونية وحمايتها القانونية ، الاسكندرية ،ط١، ٢٠٠٤ .

٨. داوود ، حسام علي وأخرون ،اقتصاديات التجارة الدولية ، دار المسيرة للنشر ، ط١، الاردن ، ٢٠٠٢ .

٩. زكي ، هجير عدنان ، الاقتصاد الدولي ، دار الفكر ، ط١ ، دمشق ، ٢٠٠٨ .

١٠.زهير زواش، دور نظام الالكتروني في تحسين العملات المصرفية، ط١،الجزائر، ٢٠١١ .

١١. زياد سليم رمضان، واخرون، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ،ط٢، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن، ٢٠٠٣ .

١٢. عبد الكريم، واخرون ، تقييم المشاريع الاقتصادية- دارسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الاداء، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٦،ص٨٣
١٣. عجمية ، محمد عبد العزيز ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار الجامعات المصرية،ط١، مصر، ١٩٧٣ .
١٤.عوض ، طالب محمد ، التجارة الدولية نظريات وسياسات ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان، ط١، ١٩٩٥.
١٥. عوض الله ، زينب حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط١،الفتح للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية ، ٢٠٠٣ .
١٦. كامل علاوي، حسن لطيف ، مبادى علم الاقتصاد الجزئي والكلي، دار الكتاب الجامعي ، ط١ ، الامارات ، ٢٠١٨.
١٧. كريم مهدي الحسناوي، المدخل إلى الاقتصاد الدولي، ط١، مطبعة التعليم العالي،بغداد،١٩٨٨ .
١٨. محمد علي الجاسم، القواعد الأساسية الاقتصاد الدولي، ط١،الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٧٦ .
١٩. محمد. شاهين، التجارة الالكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو، مصر، دار حميثرا للنشر، ٢٠١٧.
٢٠. موسى ، احمد جمال ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الكتاب الجامعي ،جامعة المنصورة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
٢١. يوسف ، حسن يوسف، البنوك الالكترونية،ط١، المركز القومي للإصدارات القومية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢ .
التقارير والنشرات :
١. البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية ، ميزان المدفوعات العرقي ، ط٦ ، للمدة (٢٠١١- ٢٠٢)
٢.البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية، ٢٠٢١ .
٣.التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٣ .
٤.البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٤ .
٥.البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٨ .

٦.البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، قطاع نظام المدفوعات ، التقرير السنوي لسنة ٢٠٢٢ .

البحوث والمجلات :

١. اسكندر مصطفى النجار مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وكالة المطبوعات ،الكويت،ط١، ١٩٧٣.

٢. النجار ، عبد الهادي ، النقود المصرفية والية تداولها ، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت ٢٠٠٢ .

٣. حيدر كامل مجيد، أثر استخدام وسائل الدفع الالكترونية على ربحيه عينة من المصارف الخاصة في العراق، مجلة دانير، العدد٢٢، ٢٠١٣ .

٢. عماد الدين بركان، وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية، مجلة القانون والتنمية المحلية، المجلد ١، العدد ٢، ٢٠١٩ .

٣. قانون رقم٠٥- ١٨ مؤرخ في ٢٤ شعبان عام ١٤٣٩ الموافق ١٠ مايو سنة ٢٠١٨ ، يتعلق بالتجارة الإلكترونية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد ٢٨.

٤. منال عفان، رؤية مقترحة لتطوير استخدام سلاسل القيمة العالمية في تفسير أنماط التجارة الدولية ،مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية العدد٢-٢٤ ،٢٠٢٣ .

٥. موسى سعيد مطر ،واخرون، التجارة الخارجية ، دار صفاء للنشر والتوزيع،ط١، عمان ،٢٠٠١ .

ثانياً :- المصادر الاجنبية :

1. Appleyard Fifld Cobb ,International economic ,New York ،5th edition ،2006,p346
2. Dhoir loupertre caterine, Droit du credit edition ell pses. Lyon 1999.p 11.
3. J.T.Balino, Tomas.G.Johansson, Omotunde and v.sundararjan payment system and monetary policy Finance and Development,March , 1996, P2